

هوامش على خطاب (المشترك)



أحمد الحبشي

بدأت بعد فترة قصيرة من صدمة الهزيمة التي أصابت قادة أحزاب المعارضة، غداة ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في أبريل 2003م، وحقق فيها المؤتمر الشعبي العام أغلبية لم يكن يتوقعها قادة وأعضاء الحزب الحاكم أنفسهم، بينما كان قادة أحزاب «اللقاء المشترك» يتوقعون نجاحاً ساحقاً يمكنهم من الفوز بالسلطة وعدم الائتلاف مع المؤتمر الشعبي العام، إلى حد أن أمين عام أكبر أحزاب المعارضة عقد مؤتمراً صحافياً صباحاً عشية تلك الانتخابات، بدا فيه وثاقاً من فوز حزبه وحلفائه في «اللقاء المشترك» بأغلبية ساحقة!!

شهدت العلاقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة المنضوية في إطار كتل «اللقاء المشترك» توتراً ملحوظاً على إثر امتناع نواب «المشترك» عن حضور جلسة البرلمان التي خصصت لبحث قائمة المرشحين لعصوية اللجنة العليا للانتخابات وما ترتب على ذلك الموقف من تداعيات سلبية تحاول أحزاب «اللقاء المشترك» استثمارها بهدف تأزيم المناخ السياسي في البلاد، ومواصلة الحملات الإعلامية الشرسة والمسعورة ضد النظام السياسي والحزب الحاكم والرئيس علي عبدالله صالح شخصياً.

مما له دلالة عميقة أن الحملات الإعلامية ضد رئيس الجمهورية شخصياً

والسياسية والإعلامية التي ترفض الخضوع لنمط العلاقات القائمة على الطاعة والانضباط الحديدي، وتعرض للقمع والتهميش بسبب نزوعها إلى إعلاء دور العقل النقدي في التفكير، والانعتاق من عبودية الأفكار والشعارات والمسلّمات البالية.

وما من شك في أن الطابع العدواني والكيدي للخطاب الإعلامي المعارض لا يتناسب مع شعبية هذه الأحزاب التي أطلقت العنان لأبواقها الإعلامية، وأحالت صحافتها ومنابرها إلى ميدان ساخن لحروب كلامية طافحة بالافتراء والتحريض والكذب... مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأحزاب لا تمتلك القوة والقدرة على تحقيق الفوز في حروبها الكلامية، إذ أنها خرجت خاسرة وخائبة من جميع مبارياتها الانتخابية البرلمانية والرئاسية والمحلية التي شاركت فيها، وحصدت على ترهتها مقاعد قليلة لا تؤهلها للحجم والتغيير بوسائل ديمقراطية ودستورية.

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

تصاعدت بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية في عام 2006 باتجاه رئيس الجمهورية الذي أصابه قسط وافر من الأذى والشتم السوقي الجارحة، على نحو لا يمكن حدوثة أو السماح به في أي بلد ديمقراطي، ناهيك عن استحالة تحقيقه في أي بلد عربي أو إسلامي. ويمكن تلخيص محتوى الحملة الإعلامية الموجهة ضد رئيس الجمهورية شخصياً، في طائفة مفكرة من القضايا الكيدية التي حرصت صحف أحزاب «اللقاء المشترك» على عرضها بأسلوب تحريضي طافح بالعدوانية والكرهية والإسفاف. والمدهش أن ما يسمى بخطر «التوريث» احتل مكاناً محورياً في الحملة الإعلامية الشرسة التي استهدفت إيداع رئيس الجمهورية وتأزيم الوضع السياسي في البلاد. ولعل أهم ما تميزت به التناولات الإعلامية المسعورة لأكدوبة «توريث» النظام الرئاسي أنها لم يكن مفتعلة وكيدية فحسب، بل ومثيرة لتساؤلات مشروعة حول أسباب طرحه بشكل حاد ولافت للنظر في توقيت

يفتقر إلى المسوغات التي تبرر طرحه بهذه الحدة. فالدستور ينص على التداول السلمي للسلطة في مختلف هيئات الدولة التشريعية والتنفيذية عبر انتخابات عامة تعددية تشارك فيها كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية... والأهم من كل ذلك فإن دستور الجمهورية اليمنية ينص على وجوب انتخاب رئيس الجمهورية بصورة حرة ومباشرة عبر صندوق الاقتراع وليس عبر البيعة لمن يتولى منصب «ولاية العهد» في أنظمة الملك العضوف، وبشرط وجود أكثر من مرشح للتنافس على هذا المنصب، بما في ذلك تحديد فترة الرئاسة بدورتين انتخابيتين فقط، وهو ما يتعارض مع مبدأ «التوريث» الذي تعمل به نظم الحكم الملكية الوراثية، وتدعو إليه الأفكار السلفية والسلاجية، ويتم تنفيذه من خلال حصر تداول السلطة في نطاق فئوي أو عائلي ضيق، تتوافر فيه روابط عائلية أو عشائرية على نحو ما تدعو إليه العقائد السياسية لبعض جماعات الإسلام السياسي، وبعض الجماعات العشائرية المتحالفة معها في بعض البلدان العربية والإسلامية. على هذا الطريق أفرط الخطاب الإعلامي المعارض في العويل والصراخ بهدف استجداء دعم خارجي تحت مسمى «مقاومة الديكتاتورية والشمولية والاستبداد والفساد» وبذريعة تحقيق «إصلاحات سياسية تؤدي إلى بناء الديمقراطية وإطلاق الحريات المدنية» التي يزعم هذا الخطاب بأنها تتعرض للقمع والتراجع في اليمن!!

والحال أن ما نقره في صحف أحزاب «اللقاء المشترك» ونشاهده في حراكه السياسي العملي يُقدّمان شهادة عملية على حيوية الديمقراطية وانتعاش حرية الصحافة وقوة حرية التعبير في اليمن، إذ يجد هؤلاء المعارضون حرية غير مسبوقة ينتقدون من خلالها النظام السياسي وقيادته بالردح والشتم والقذف، ورفع الشعارات الرجعية والتعاطي مع المشاريع الميتة. اللافت للانتباه أن الصحف الحزبية التي كانت ولا تزال منبراً ساخناً لهذا الخطاب العدواني الرجعي تنطق

بلسان أحزاب لا يؤهلها رصيدها السياسي وحياتها الداخلية وأرضيتها الأيديولوجية للدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، حيث تهيمن على هذه الأحزاب قيادات أسرية وفئوية مناطقية نافذة، وعمائم كهنوتية منكلسة ومعتقة، فيما تحوّلت حياتها الداخلية إلى بيئة استبدادية طاردة للكواكب

شخصياً منذ الأيام الأولى التي تلت ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية في أبريل 2003، وتحمله مسؤولية فوز المؤتمر الشعبي العام وإخفاق أحزاب «اللقاء المشترك» في كسب ثقة أغلبية الناخبين، حيث عقد بعض قادة أحزاب «اللقاء المشترك» مؤتمراً صحافياً بعد أيام قليلة من إعلان نتائج تلك الانتخابات، أطلقوا فيه الشرارة الأولى في مسلسل الهجوم الشخصي على فخامة رئيس الجمهورية دون أدنى اعتبار لمكانته الدستورية كرئيس منتخب، وقائد وطني متميز بانفتاحه على كل التيارات السياسية والفكرية، وحرصه على الحوار مع شركاء العمل السياسي، وثباته في رعاية العملية الديمقراطية وتقديم مختلف أشكال الدعم للمجتمع المدني.. وبلغت الهستيريا التي أصابت قادة أحزاب «اللقاء المشترك» في ذلك المؤتمر الصحفي ذروتها، حيث خرج قيادي بارز في أكبر أحزاب «المعارضة» عن حدود اللياقة في هجومه على رئيس الجمهورية، وتهديده باللجوء إلى سفارات الدول الكبرى لإلغاء نتائج الانتخابات النيابية، فيما خرج القيادي نفسه في المؤتمر الصحفي الذي عقده أحزاب «اللقاء المشترك» بعد فشلها المرعب في الانتخابات الرئاسية والمحلية عام 2003م، متوعداً بتعطيل نتائج تلك الانتخابات وإسقاط النظام من خلال اللجوء إلى الشارع!!

من المفارقات المثيرة للتساؤل أن تصاعد موجة الإساءة لشخص رئيس الجمهورية في الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب «اللقاء المشترك» ارتبط بانتقال هذا الخطاب إلى طور جديد يستهدف أضعاف مكانة رئيس الجمهورية وتشويه صورته، بعد أن كانت تلك الأحزاب تحرص على «اللقاء المشترك» في السنوات السابقة لها على تحييد رئيس الجمهورية (مؤقتاً) وتركيز هجومها على المؤتمر الشعبي العام بهدف إقصائه عن الحكم، تمهيداً للقضاء على النظام الجمهوري وإقامة دولة ديمقراطية شمولية، وإعادة نظام الخلافة الإسلامية على مناهج النبوة بحسب حديث شهير للشيخ حمود الذارحي وهو قيادي بارز في أكبر أحزاب «اللقاء المشترك» نشرته إحدى صحفه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، ثم تصاعدت حمى الوهم بإمكانية إقامة دولة ديمقراطية شمولية عقب إقصاء المؤتمر الشعبي العام عن الحكم إلى حد الإسفاف، من خلال إيداع الدكتور سيف ضائل الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني بتصريح غير مسبوق نشرته صحيفة «الثوري» في صفحتها الأولى بعد فترة وجيزة من ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2003، وأتهم فيه حكومة المؤتمر الشعبي العام بإيصال البلاد

ومن فرط إسرافه في أوامه الفوز الكاسح، أطلق أمين عام ذلك الحزب المعارض تطمينات للولايات المتحدة الأمريكية التي فازت هي توهمة أحزاب كتل «اللقاء المشترك» «وأكثر أحزابها» حين حصلت واشنطن على وعد قاطع من أمين عام أكبر أحزاب المعارضة، بأن علاقات اليمن مع الولايات المتحدة الأمريكية ستكون أفضل وأقوى من وضعها في ظل حكومة المؤتمر الشعبي العام إذا نجح حزبه في تلك الانتخابات... الأمر الذي دفع الدكتور عبدالكريم الإرياني الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام إلى شكره العميق لأمين عام ذلك الحزب، مشيراً إلى أن ما ورد على لسانه في مؤتمره الصحفي يعفي المؤتمر الشعبي العام من مشقة التفكير بالائتلاف معه في حالة عدم حصول المؤتمر على أغلبية تكفنه دستورياً من تشكيل حكومة منفردة لضمان تنفيذ برنامجه الانتخابي، والوفاء بالتزاماته تجاه ناخبيه.

من نافل القول إن تصريحات أمين عام أكبر أحزاب «المعارضة» أثارت في ذلك المؤتمر الصحفي الذي عقده عشية الانتخابات البرلمانية السابقة في عام 2003م تساؤلات مشروعة في المجتمع السياسي وقواعد أحزاب المعارضة لجهة التأكيد على أن العلاقات اليمنية الأمريكية ستكون في ظل حكومة إئتلافية يقودها الأخوان المسلمون في اليمن (أكثر قوة وتطوراً من وضعها في ظل حكومة المؤتمر الشعبي العام التي كانت - ولا زالت - تتعرض لحملات إعلامية شرسة ومسعورة من قبل صحافة ومساجد أحزاب «اللقاء المشترك» استهدفت التشكيك بالتعاون اليمني الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب، واتهام الحكومة اليمنية بمؤالاة «اليهود والنصارى» والتفرط بالسيادة الوطنية!!

مما له دلالة عميقة أن الحملات الإعلامية المعارضة التي بدأت قبل زيارة الرئيس علي عبدالله صالح إلى واشنطن بعد شهرين من أحداث 11 سبتمبر 2001، ثم تصاعدت بعد ذلك، لم تخل من إبداء التعاطف مع «المجاهدين» في أفغانستان والشيشان وكشمير والفلبين والصين عبر منابر بعض المساجد وصفحات بعض الجرائد، وشرايط الكاسيت الصوتية، وإثارة مشاعر التضامن والتعاطف مع مرتكبي الجرائم الإرهابية الذين أوقفتهم الأجهزة الأمنية تمهيداً لإحالتهم إلى القضاء، أو الذين قتلوا في مواجهات مسلحة مع الأجهزة الأمنية، حيث أفرط الخطاب الإعلامي المعارض لأحزاب «اللقاء

المشترك» في الدفاع عما أسماه «حقوق» المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية على حساب الدفاع عن حقوق الوطن الذي احترق بنار الإرهاب، وتكبّد خسائر فلكية طالت أمنه واستقراره واقتصاده الوطني، والحقت أضراراً بالغة بسبعة موانئه الإستراتيجية والدولية!! وكان واضحاً أن أحد أسباب فوز المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات النيابية لعام 2003، والانتخابات الرئاسية والمحلية لعام 2006م، يعود إلى ثقة المواطنين بالرصيد الوطني والخبرة التاريخية

والقيادة الحكيمة للرئيس علي عبدالله صالح، الأمر الذي أسهم في تغطية بعض جوانب النقص والقصور والثغرات في عمل ونشاط المؤتمر الشعبي العام وبعض الأجهزة التنفيذية.

ويبدو أن صدمة الفشل دفعت أحزاب «اللقاء المشترك» إلى التصرف الهيستيري تجاه الرئيس علي عبدالله صالح

تحسين اليت من الفكر الإرهابي



خالد الفاناني

خبر اعتقال وزارة الداخلية السعودية لخمسة من الأشخاص، مصري وسوري وثلاثة سعوديين يثون أفكار ونظريات التكفير ويشجعون الشباب على ممارسة العنف بدل على عدة أمور، منها أن معركتنا مع الإرهاب ما زالت قائمة وأنه لن يأمن بعد للفارس أن يترجل عن حصانه، وأنه لا يحق لنا أن نتراخي بسبب الهدوء الذي ننعيم به في الفترة الأخيرة. ومنها أن تنظيم القاعدة الذي يقف وراء هؤلاء الأشخاص خصم لا يستهان به، خصم قادر على التكيف واستخدام معطيات العصر فيما يخدم مصالحه الإجرامية. فالتكفيريون في السبعينات والثمانينات والتسعينات كانوا يدعون لمعتقداتهم ومشاريعهم التدميرية في سرية تامة ومجالس خاصة ملؤها التوجس والريبة من كل قادم جديد خشية أن يكون «رجل مباحث».

تذكر بعض المصادر أن «سيد قطب» وهو في سجنه كان يتوجس من بعض المساجين خيفة ولا يطلعهم على كل ما عنده وأنه كان يؤثر بعض (حواريه) بالعلم «اللدني» الذي كان يبشر به.

اليوم هم لا يحتاجون لمثل هذه التحذرات وهذه المخاوف في زمن الإنترنت والتواصل المباشر مع كل من يستخدم الإنترنت، فقد أصبحت الدعوة لمداهمة المجرم أسهل بكثير مما كانت عليه في الماضي.

لقد غزا كل المنتديات التي يكون فيها تجمع كبير للشباب، كونوا أسماء ذات شعبية تتلطف في العبارة وتستعرض معلوماتها الشرعية بصورة تجعل بعض الشباب ينبهرون ويشعرون بالضعف أمامهم عندما يتطرقون لقضية تقصير المسلم في حق دينه وواجب التطهر والتضحية في سبيل القيمة، ينهبر بهم بعض الشباب، خصوصاً أولئك الذين لم يحضنوا بشكل صحيح أمام هذا المد الجارف.

الجهات الأمنية، بالتأكيد، تبذل جهداً مشكوراً في تتبع هؤلاء الفاسدين المفسدين، لكن هذا لا يسقط عنا واجبنا نحن أمام أبنائنا، وواجبنا هو «تحسين البيت» بغرس القيم الإنسانية المدنية الصحيحة في نفوس الأطفال منذ الصغر بحيث تتم تربيتهم عليها وتصبح ككأس الحليب الذي يشربونه في الصباح قبل أن يذهبوا لمدارسهم، حب الوطن، حب الناس كلهم، حب السلام، كراهية العنف بكل صور، تقدير قيمة هذه الحياة التي وهبت لنا، أهمية العمل الشريف الذي يكسب منه الإنسان ولا يلحق ضرراً بأحد، هذه هي القيم التي يجب أن تربي عليها ولدك وبنيتك، ولا فلا تلج أحداً أن فوجئت بأحدهما معتقلاً في خلية نائمة، أو مقتولاً بعد أن فجر نفسه بحزام ناسف.

كاتب سعودي